

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية NOV

اللجنة الأولى
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥:٠٠
نيويورك

محضر حرفى للجلسة الثانية عشرة

(بولندا)

السيد مروزفيتش

الرئيس :

(الفلبين)

السيد أوردونيز

شـ :

(نائب الرئيس)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن بنود نزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.12
6 November 1991
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مديلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

بنود جدول الاعمال من ٤٧ إلى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيد فالنسيا (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اسمحوا لهم

في البداية سيدي الرئيس أن أتقدم إليكم بتهاني وفدي بمناسبة انتخابكم لترؤس مداولات اللجنة ، وأتقدم بتهانينا أيضاً لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين ، وتشق اكوادور في أن خبرتكم المهنية وقدراتكم البارزة هي ضمان لنجاح أعمال هذه الدورة .

كما أود أن أعرب عن امتنان وفدي للسيد ياسوشي أكاشي وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، ومساعديه لما قام به إدارة شؤون نزع السلاح من أعمال بارزة ، على مدى العام الماضي ، وردت تفاصيلها في التقرير الذي قدمه السيد أكاشي في بداية المناقشة العامة . ولا شك أن وفدي سيأخذ ملاحظاته في الاعتبار .

وبالنهاية عن وفد اكوادور ، انتهت هذه الغرفة لكي أعرب عن أسفنا لوفاة المواطن المكسيكي العظيم دون ألفونسو غارسيا روبيز ، الشخصية الأمريكية اللاتينية اللامعة ، الذي أسهم إسهاماً رائعاً في خدمة المثل التبليلة للسلم والأمن الدوليين .

يعترف النظام القانوني الدولي كمبدأ بحق الدول فرادى وجماعات في الدفاع عن النفس . ومع ذلك ، يترك التطبيق العملي لذلك المبدأ في الغالب للتفسير المصلحي لمن يضعه موضع التنفيذ - أي الدولة - لأن هذا هو ما يحدث دائمًا بالنسبة له مبدأ شرعى سُنّ بصورة ناقصة وأقحم في القانون الدولي الذي لم يتم أو يكتمل حتى الان . وهذه التفسيرات المصلحية للحاجة إلى الدفاع عن النفس هي التي تتتناقض في بعض الحالات مع حسن النية الذي يتبعها أن يحكم العلاقات بين البشر ، وهي التي استخدمت لتبرير تكديس الأسلحة وهي التي عرضت الدول لخطر كبير وحملتها أعباء خطيرة . وقد أدى أكثر أشكال مبدأ الدفاع عن النفس تطرفًا ، والذي تجسد في عقيدة الردع الشوكي في العقود الماضية ، إلى تكديس لأسلحة الدمار الشامل لا مشيل له .

ونشهد الان ، كما لاحظت جميع الوفد التي شاركت في هذه المناقشة حتى الان ، تحولا جديدا في العلاقات الدولية . تتسم المرحلة الجديدة بتناقض مجالات تضارب المصالح بين الدول الكبرى ، مما اتاح إعادة النظر في مبدأ الردع الذي ظل ينظر إليه حتى الان كأفضل شكل للدفاع عن النفس .

(السيد فالنسيا ، اكوادور)

ولقد أثر مناخ التفاهم الجديد تأثيراً واضحاً على حلفاء الدولتين العظميين والكتلتين العسكريتين التابعين لهما . والحالة الأوروبية إن جازت هذه التسمية هي ، في رأينا ، أوضح دليل على أنه لن يتسع الانخراط في عملية نزع سلاح حقيقة إلا بالتحول على تضارب المصالح بين الدول .

إن عملية نزع السلاح في أوروبا تألفت من سلسلة من عمليات التفاهم إضطلع بها على امتداد الزمن مع تحديد أهداف معينة لكل حقبة تاريخية . ولقد تركزت في بساطة الأمر على اعتماد تدابير للسيطرة على الازمات قبل نشوئها وانفلات زمامها ، ولبناء توازن عسكري بين الكتلتين . وفيما بعد أسفرت تلك الاتفاques ، التي أفضت إلى ما يسمى بتدابير بناء الثقة ، عن اتفاques بشأن تحديد الأسلحة ، وإجراء تخفيضات في القوات ، وبشأن نزع السلاح ذاته . وتظهر معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، التي وقعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، مدى طول الطريق الذي تعين قطعه وصولاً ، لسعادة ، إلى تلك المرحلة .

ويجدر توكيد أن عملية نزع السلاح الأوروبية لم تجر في محافل متعددة الأطراف ، وأن عمليات نزع السلاح في مناطق أخرى قد تحدو نفس الحدو . ذلك إنه لم يكن بمقدور الأمم المتحدة أبداً أن تطرح على دول تلك المنطقة آراءها بشأن نزع السلاح فمن الواضح أنه ، في الحالة الأوروبية ، كان على الأطراف ذات المصالح المتضاربة أن تتقلب على ذلك الأمر من خلال الحوار المباشر . ولقد تسنى لاعضاء آخرين في المجتمع الدولي أن يقتربوا سبل التوصل إلى التفاهم ولكن لم يفلحوا في إقناع أحد باتباعها .

والواقع أن المحافل الدولية مفيدة لمناقشة المسائل التي لا تقتصر في آثارها أو تداعياتها على حدود ما . ويصدق هذا على مختلف الاتفاques والمقاصد بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أو تحديها . ويجدر التشديد على أن الدولتين العظميين ذاتهما والكتلتين العسكريتين التابعتين لهما حالاً بين المجتمع الدولي والمشاركة على نطاق واسع فيتناول مجموعة أكبر من موضوعات نزع السلاح ، مؤشرتين التفاوض بشأن جميع اتفاques تحديد الأسلحة على المعied الثنائي . ولقد وقع الاتحاد السوفييتي

والولايات المتحدة في تموز/يوليه الماضي معايدة خفض الأسلحة الاستراتيجية ، وأعلنت كل من الدولتين فيما بعد عن اتخاذها من جانب واحد تدابير جديرة بالثناء في مجال تحديد الأسلحة وخفضها . ونحن نهنئ حكومتهما على هذه الخطوات الجديدة ونحثهما على المضي قدما في ظل هذه الروح البناءة .

ولقد تحقق هذا الإنجازان البارزان في مجال نزع السلاح ، وكذاسائر اتفاقيات نزع السلاح النووي والتقطيدي ، خارج محافل الأمم المتحدة . وأي وسيلة تكفل إقرار سلم وأمن دوليين فعليين هي وسيلة إيجابية . بيد أنه يجب علينا بذل مزيد من الجهد للتأكد من أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون بحق محفلا وإطارا ممتازين لإحران تقدم فسي عملية تعزيز السلم والأمن التي يشكل نزع السلاح أحد أهم جوانبها .

بيد أنه ثبتت ، حتى في المجال المحدود المتاح للمحافل الدولية في ميدان نزع السلاح ، إمكانية احران تقدم ملموش ترحب به اكوادور في منع انتشار الأسلحة النووية وفي تحديد غيرها من أسلحة الدمار الشامل على سواء . وبهذا يؤيد تعزيز نظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي ويترحب بانضمام موزامبيق وزامبيا وتندزانيا وجنوب إفريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار . ونأمل ، أيضا ، أن يتحقق ما أعلنته فرنسا والصين من اعتزامهما الانضمام إلى تلك المعاهدة ، في أقرب وقت ممكن .

ففيما يتعلق بعد الانتشار ، عرف المجتمع الدولي هذا العام كيف أمكن لبلد واحد ، العراق ، أن يفلت من إجراءات الرقابة الدولية ويخرق المعاهدة . وعلى ضوء ما تقدم ، فإننا نتفق مع سائر الدول على ضرورة إدخال تعديلات على آلية التتحقق التابعة للمعاهدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحسين فعاليتها وإكسابها الطابع العالمي .

والدروس المستفادة من حالة العراق في مجال عدم الانتشار عديدة . ويعرضني الآن بوجه خاص إثنان هما : ضرورة تحسين نظم التفتيش التابعة للوكالة وال الحاجة الماسة إلى تحديد ما إذا كان الموردون الدوليون يوفرون ، غير عابثين ببعض تصرفاتهم أو غير مدركيين لها ، الوسائل لانتهاك أحكام المعاهدة . هناك ، في رأينا ،

(السيد فالنسيا ، اكوادور)

ضرورة ملحة لوضع سجل بعمليات نقل التكنولوجيا والعناصر والمواد التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة نووية خرقاً لاحكام معاهدة عدم الانتشار.

وفيما يتصل باملحة الدمار الشامل ، تعتبر اكوادور أيضاً التقدم المحرز في عمل اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية التابعة لمؤتمر نزع السلاح واحتمال إتمام اللجنة لأعمالها العام المقبل ، بمشابهة تطور إيجابي . كما نرحب بالبداية المبشرة بالخير للمؤتمر الاستعراضي الثالث لاطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية . ونؤكد مجدداً إقتناعنا بضرورة حظر استخدام أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها وتدمير الترسانات القائمة . ومن ثم ، تقدر اكوادور الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمية لتدعم نظم عدم الانتشار الدولية ونظم تحديد أسلحة الدمار الشامل وحظرها . وفي أمريكا اللاتينية ، فإن إعلان إيفوارو الذي وقعته الأرجنتين والبرازيل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، يعزز ، بلا جدال ، مفعول معاهدة ثلاثيلوكو ، كما أن اتفاق ميندوزا الذي وقعته ، في ٥ أيلول/سبتمبر من العام الحالي ، الأرجنتين والبرازيل وشيلي ثم انضمت إليه أوروجواي ، يعد خطوة بالغة الأهمية صوب إعلان أمريكا اللاتينية منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . ولقد أعلنت الأطراف الموقعة :

"التزامها الكامل بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو انتاجها أو حيازتها ، بأي طريقة كانت ، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو استخدامها" . (A/46/463 ، المرفق ، الفقرة (1))

ويتبدي انشغال أمريكا اللاتينية بهذا الموضوع في دعوة حكومة بيرو إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية مجموعة ريو ، تقرر استضافته في ليما العام المقبل . ومن بين أهداف ذلك الاجتماع السعي إلى تدعيم التزام أمريكا اللاتينية بنبذ استخدام أسلحة الدمار الشامل واحترام الاتفاقيات الدولية القائمة حالياً والتي قد تلزم مستقبلاً بشأن هذا الموضوع . والمقصد من وراء تلك الجهد هو بلوغ الهدف العام المتمثل في تحويل

(السيد فالنسيا ، اكوادور)

أمريكا اللاتينية إلى منطقة سلم ، وهو مفهوم اكتسب بعدها جديدا في ظل الظروف الدولية الراهنة وقد عرضه رئيس اكوادور رودريغو بورخا في خطابه أمام الجمعية العامة في الدورة الحالية .

لابد من إيلاء الأولوية العليا في مجال نزع السلاح لأسلحة الدمار الشامل - نووية كانت أو كيميائية أو بيولوجية - ولمنع انتشارها نظراً لقدراتها التدميرية . ولكن لا يجب أن تغيب عن بالنا نظم الأسلحة الأخرى التي يمكن أن تهدد السلم الدولي وتفضي إلى معاناة إنسانية جمة .

لم تشهد العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية أي فترة سلم . فكمما أثار العديد من الكتاب ، وقع في بلدان العالم الثالث منذ انتهاء تلك الحرب ، ما يربو على ١٥٠ مواجهة عسكرية . وأزهقت أرواح بشرية كثيرة وحاق الدمار بأمم بأكملها من جراء صراعات استخدمت فيها الأسلحة التقليدية ويحاول العديد من بلدان العالم الثالث اليوم التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة الناشئة في جانب كبير منها عن النزاعات الباهظة في مجال التسلح . ونتيجة لذلك ، تمن الحاجة إلى الشروع في تحديد الأسلحة التقليدية ، والسعى إلى إقامة توازن يدحض ما ينطوي عليه التذرع بمبدأ الدفاع عن النفس من تفسيرات مصلحية ، وصولاً في نهاية المطاف إلى إجراء تخفيضات كبيرة في ترسانات تلك الأسلحة .

ليست بلدان العالم الثالث البلدان الوحيدة التي يمكن أن تسهم في تحقيق تلك الأهداف ، بل إن البلدان المتقدمة النمو عليها أيضاً مسؤوليات تهدأ بتنفيذ التهديد بالتدخل عسكرياً في الدول الأخرى وتنتهي بـإزالة القواعد العسكرية من التراب الأجنبي والسعى إلى مكافحة عمليات نقل الأسلحة المنتجة في أراضيها . نقاً غير مشروع أو عمليات النقل بوجه عام إلى مناطق حساسة بوجه خاص .

إن معظم بلدان العالم الثالث تتخذه من مبدأ الأمن والدفاع عن الذات ذريعة لتسليح نفسها . ومرة أخرى ، نجد أن تضارب المصالح غالباً ما يؤدي إلى تأويلات غير موضوعية لهذا المبدأ ، وإلى سباق تسليح تقليدي . ونزع السلاح فيما بين تلك الأمم ،

(السيد فالنسيا ، اكوادور)

شأنها في ذلك شأن غيرها ، قد يستغرق بعض الوقت ولن يتحقق إلا بإيجاد حل لتضارب المصالح . ويجب على الحكومات أن تتحلى بالواقعية فتعترف بوجود ذلك التضارع وتعمل على إيجاد حلول نهائية بالوسائل السلمية بما يعود بالنتيجـة على السلم الإقليمي والدولي .

بيد أنه لا يسعنا الانتظار إلى ما لا نهاية ، لأن المشاكل الناجمة عن سباق التسلح جلية بالفعل وللامم المتحدة دور كبير عليها أن تنهـي به في هذا المجال . ولذا تؤيد اكوادور ما قد يتـخذ على الصعيد متعدد الاطراف من تدابير بناء الثقة .

وتجد ، على سبيل المثال ، أن السجل الخاص بعمليات نقل الأسلحة ، الذي تسرج له في هذه الهيئة مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية ، يعد من التدابير الهامة ، وهو يستند إلى مبادئ العالمية والامتثال الطوعي . ويبدو واضحًا لنا أن هذا السجل لا يمكن أن يستخدم لمجرد مراقبة اقتناص الأسلحة التقليدية ؛ بل يجب أن يستخدم أيضًا لمراقبة الصادرات من هذه الأسلحة . وعلاوة على ذلك ، يجب أن يشتمل على المعلومات المتعلقة ، في جملة أمور ، بأسلحة التدمير الشامل ووسائل هن الحرب الموجودة حالياً في القواعد العسكرية المقاومة على أرض أجنبية . ونحن لا يمكننا التشريع لسجل لنقل الأسلحة دون أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن هناك ترسانات من الأسلحة تتبع محلية بكميات ضخمة في دول معينة ، كما أنه لا يمكن قصر السجل على أنواع معينة من الأسلحة . وأخيراً ، تعتقد اكوادور أنه ينبغي تطوير القانون الدولي ليفعّل على نحو أكثر وضوحًا عن مبدأ حق الدول في الدفاع عن النفس . ومن المنطقي أن هذا الموضوع يخرج عن نطاق اختصاص اللجنة الأولى ، ويستدعي إجراء مناقشة مستفيضة بشأنه في إطار منظومة الأمم المتحدة ، لأنه ينطوي على إعادة تعريف الأمن الدولي ، وهو مفهوم يشمل القيم الأساسية لمجتمع عالمي يقوم على أساس مصالح الإنسان وتطلعاته بعيدة الاثر .

السيد ايردنيشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

وقد منغوليا صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب لكم ، سيد الرئيس ، عن خالص التهاني على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى . كما نهنئ سائر أعضاء المكتب . وتعرب منغوليا - شأنها شأن كل البلدان الأخرى - عن حزنها العميق لوفاة السفير غارسيا دوبليز ممثل المكسيك الذي قدم مساهمة لا تقدر بثمن في جهود نزع السلاح على الصعيد العالمي .

يمرّ العالم الآن بفترة تغيرات مثيرة وتحديات ضخمة . وقد أدى التلاشي السريع للانقسام الأيديولوجي بين الشرق والغرب إلى ظهور احتمالات كبيرة لقيام نظام عالمي جديد ، نأمل أن يقوم على التطلعات الإنسانية البسيطة - والعالمية أيضًا - للعيش في منأى عن التهديد بالحرب والجوع وخطر السيطرة الأجنبية ومهالك الظلم الاجتماعي

والاقتصادي . وبعبارة أخرى ، نرى أن هناك صلة لا تنفصم عرها بين عمليات نزع السلاح والتنمية والديمقراطية وأنه من الحتمي أن تسير هذه العمليات جنبا إلى جنب . وهذا هي التطورات الأخيرة تؤكد مرة أخرى وبوضوح قوة ذلك المفهوم وسلامته . ونرى أن هناك من الأسباب ما يجعلنا نؤكد بأن هذه العمليات ستتطور لتصبح في نهاية المطاف عملية واحدة لا رجعة فيها . ولذلك نرى بقدر كبير من الحمام أن الحرب الباردة لم تعد تخيم بظلالها على قضية الحد من التسلح ونزع السلاح التي طال أمدها ، وأن هناك احتمالات جديدة واعدة تفتح الان أمام سعينا الجماعي من أجل أن يجعل العالم مكانا أكثر أمانا للعيش فيه . ومع ذلك ، هناك ملاحظة تحذير وجهها الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة مؤداها انه من غير المحتمل أن تستمر إلى ما لا نهاية الفرض المتاحة لنا الان ، ولابد منأخذ هذا التحذير بما يستحقه من جدية واهتمام .

وتروب منقوليا بالخطوات الشجاعة التي تشكل سابقة ليس لها مثيل والتي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مؤخرا فيما يتعلق بتخفيف أسلحتهما النووية . وفي رأينا أن هذه الخطوات الانفرادية التي تمت حتى قبل التصديق على المعاهدة الخامسة بتخفيف الأسلحة الاستراتيجية ، لتؤكد - في جملة أمور - مستوى الثقة والتفاهم الذي تم التوصل إليه بين هاتين الدولتين القويتين . ونأمل في أن تؤدي هذه المبادرة الأولى من فعل ورد فعل إلى بدء عملية مستمرة تفضي إلى القضاء النهائي على الأسلحة النووية . ونأمل أيضا في أن تحدو الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية حذو هاتين الدولتين . ومع ذلك ، لا يسعنا إلا أن نؤكد هنا أن تخفيف و/أو تدمير الأسلحة في مجال أو آخر لا ينبعي مقابلته بتحسن نوعي أو كمي في المجالات الأخرى للجهاد الحربي .

وختي عن البيان أن المنظور الصحيح لنزع السلاح ، ينبعي أن يكون أوسع نطاقا إقليميا وعالميا . ويخطر في بالي هنا بشكل خاص قضايا مثل عدم إنتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها ، وعمليات نقل الأسلحة التقليدية التي كانت محور اهتمام خاص للمجتمع الدولي نتيجة لازمة الخليج .

وفيما يتعلق بمسألة عدم الإنتشار ، نواجه وضعا خطيرا أصبحت فيه سلامة وأهمية المعاهدة ذاتها موضوع شك . ويأمل وقد بلدي في أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية حازمة في إلتماس السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحسين آلية الضمانات الحالية ، مما يكفل التنفيذ الدقيق لاحكام معاهدة عدم الإنتشار . وفي هذا الصدد ، تشعر منغوليا بالارتياح لتزايد عدد البلدان التي انضمت أخيرا إلى أطراف معاهدة عدم الإنتشار . ومما هو جدير باللحظة بشكل خاص قراري الصين وفرنسا الانضمام إلى المعاهدة . ومما لا شك فيه أن هذه التطورات المحمودة ستزيد من تعزيز مكانة فعالية هذه المعاهدة . ويشاطر وقد بلدي الرأي القائل بأنه ي ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الإنتشار الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ ، حتى تكفل له النجاح .

وترتبط مشكلة تعزيز نظام عدم إنتشار الأسلحة النووية ارتباطا وثيقا بمسألة حظر التجارب النووية . ومن الأحداث الهامة التي وقعت في هذا الصدد مؤتمر التعديل الذي انعقد في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام . وقد اعترف ذلك المؤتمر بالطبيعة المشابكة والمعقدة لبعض جوانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، لا سيما الجوانب المتعلقة بالتحقق والإمتحان والجزاءات التي يمكن فرضها في حالة عدم الامتثال ، ووافق على تكليف رئيس المؤتمر بإجراء مشاورات تستهدف تحقيق تقدم في تلك المسائل ، وعلى أن يستأنف المؤتمر أعماله في الوقت المناسب . ونعتقد أن الوضع أصبح مؤاتيا الآن للسير قدما في هذا الإتجاه . وفي هذا الصدد ، تشيد منغوليا إشادة بالغة بالإعلان السوفيتي الأخير عن الوقوف الانفرادي الطوعي لتجارب الأسلحة النووية . ونأمل في أن تقتدي الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بهذا المثال الجدير بالثناء .

وإذ ننتقل الان إلى موضوع حظر الأسلحة الكيميائية نرى أنه مما يدعو إلى التفاؤل أن هناك اتفاقا عاما ، فيما يبدو ، على إمكانية وضع الاتفاقية ذات الصلة في صيفتها النهائية في وقت مبكر من العام المقبل . وما زال هناك عدد من المسائل

التي لم تحس بعد ، تشمل التحقيق ، وتقاسم التكلفة ، وتكوين المجلس التنفيذي للمنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية . ونأمل في أن يستمر الزخم الذي تحقق ، وأن تحس المسائل المتعلقة في أقرب وقت ممكن . وتود منغوليا أن تكرر الإعراب عن عزمها على أن تكون في مقدمة الدول التي توقع على تلك الاتفاقية .

وقد أوضح بجلاء المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الاطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكتسنية الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بتعزيز هذا المركب الهام الذي اعتبر أول تدبير حقيقي لنزع السلاح . وتحبذ منغوليا فكرة إنشاء آلية للتحقق . لذلك ، أيدت قرار المؤتمر بإنشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين لتحديد ودراسة تدابير التحقق المحتملة من وجهة النظر العلمية والتقنية . ونحن نرحب بالاعلانات التي صدرت عن عدد من الدول الاطراف بسحب تحفظاتها على بروتوكول جنديك لعام ١٩٢٥ . وكانت منغوليا قد أصدرت إعلاناً مماثلاً منذ وقت مضى .

إلى جانب وقف انتشار أسلحة التدمير الشامل ، هناك مشكلة أخرى ذات أهمية قصوى يتعمّن على المجتمع الدولي أن يتناولها . وهذه المشكلة التي تمس أيضاً ، بوضوحاً الحالي ، مسألة سيادة الدول ، وهي من المسائل الحساسة ، تتصل بكيفية التوفيق بين الحاجة إلى السيطرة على التجارة الدولية في الأسلحة والمصالح الاممية المشروعة للدول . ويشكل التكدير المفرط للأسلحة التقليدية وعمليات نقلها تهديداً خطيراً للسلم والاستقرار على المعهد الإقليمي .

وبغض النظر عن جميع المعوقات المفهومية والعملية التي قد تكتنف هذه المشكلة ، فإن وفدي يؤيد بقوة فكرة إدخال الوضوح في نقل الأسلحة على صعيد دولي وتشجيع مفهوم الكفاية المعقولة في مجال الأسلحة التقليدية من خلال إنشاء سجل لنقل الأسلحة التقليديةتابع للأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، يشيد وفدي بالتقدير الشامل الحائز على التفكير ، الذي أعده فريق الخبراء المعنى بدراسة طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ، الوارد في الوثيقة A/46/301 ، والذي يمكن أن يكون أساساً جيداً لإجراء مزيد من المداولات بشأن هذا الموضوع . وفي رأينا أن رصد نقل الأسلحة التقليدية ينبغي أن يكون ، أولاً وقبل كل شيء ، في المناطق التي ت湊وج أكثر من غيرها بالاضطرابات والصراعات . ونرى أنه لا ينبغي ادخال أي جهد لتيسير المساعي الاقليمية لتحديد الأسلحة . ولدينا هنا تجربة قيمة هي تجربة القارة الأوروبية المتصلة بتخفيف القوات التقليدية وبطرق ووسائل بناء الثقة وضمان الشفافية .

إن العهد الجديد في العلاقات الدولية الأخذ في الظهور يعزز إيماناً بأن هذا العقد الأخير من القرن العشرين سيتسم بالتوصل إلى اتفاقيات ملموسة في مجال نزع السلاح . ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يدخل أي جهد لتحقيق هذه الغاية .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : بادئ ذي بدء ، أود باسم الوفد السوفيتي أن أتقدم بالتهنئة اليكم يا سيدي ، ممثل البلد الصديق والجار ، على انتخابكم لهذا المنصب السامي ، منصب رئيس اللجنة الأولى في هذه المرحلة البالغة الأهمية من مراحل المناقشات المتعددة الأطوار الدائرة بشأن نزع السلاح .

يدور عملنا في فترة حاسمة حقاً ، ويمكن للمرء أن يقول إنها مرحلة يصنع فيها التاريخ . لقد اتسم العام الماضي بتطورات ذات طبيعة غير عادية من جميع الجوانب ، وهي أشبه باحتياز نهر روبيكون . فبدور المناخ الجديد كلباً على المسرح السياسي العالمي ، التي زرعت في الوقت الذي كانت تقترب فيه الحرب الباردة من نهايتها ، قد

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)

بدأت براعتها تتفتح بعد انتظار طويل . ومن الناحية العملية ، نقول إن هيكل النظام العالمي الجديد بدأ يتشكل على أساس الاعتراف بالقيم المطلقة لمُثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وعلى أساس التعاون العالمي ، وعلى أساس المشاركة باعتبارها معيارا عالميا في العلاقات بين الدول . وببدأت دول عديدة تطور درجة لم يسبق لها مثيل من توافق الآراء في وجهات نظرها ونطحها إزاء قضايا عصرنا الرئيسية . فضلا عن ذلك ، فإنها لا تموغها فرادي وإنما على أساس جماعي . وفي خضم اضطرابات عصرنا يمكننا أن نلمح معالم عالم جديد - يزوج "عهد سلم عماده الأمم المتحدة" .

ويتطبق هذا انطباقا كاملا على قضايا الأمن وعلى عنصرها الأساسي - نزع السلاح . ومبادرة الرئيس بوش الأخيرة واستجابة الرئيس غورباتشوف لها ، مقدمة مشجعة للنهاية في هذه المرحلة التاريخية من عملية تحديد الأسلحة التي توشك البشرية على دخولها . ويشكل الاقتراحان ، السوفيتي والأمريكي ، فتحا رئيسيا نحو عالم آمن وفعال من الأسلحة النووية . فقد وُضعت نهاية لتلك العقود التي كانت فيها الهياكل الأساسية للخروف والريبة تستخدم لتشكيل الشؤون الدولية . لقد اختطَّ مسار فعال نحو جعل التفكير السياسي الجديد عالميا ، ونحو تحقيق مستوى أعلى نوعيا للجهود المشتركة والتحرك صوب عمل خلاق مشترك حقيقي لإعمال النهج الجديدة لنزع السلاح .

لقد فُتحت فرص هائلة لإنعاش الجهود الرامية إلى كبح سباق التسلح التقليدي ، في المجالات التي جرى استكشافها بالفعل ، وفي مجالات جديدة لم تشملها عملية تحديد الأسلحة حتى الان .

ولأغراض عملية ، اعتمد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة موقفين أساسيين متماثلين إزاء طائفة عريضة من القضايا المتصلة بتفكيك هيكلهما العسكري . وينطبق هذا قبل كل شيء على قضايا نزع السلاح النووي الأساسية ، وسحب الأسلحة النووية التكتيكية التي تطلق من البر أو البحر ، من حالة التأهب والتخلص منها ، وإجراء تحديات وتخفيفات أخرى في ترسانات الأسلحة الاستراتيجية ، وتعزيز الشقة في أنشطة الدول المتصلة بالأسلحة النووية ، والتحقق منها .

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وقد ظهرت أولى الدلائل على أن البلدين يُضيقان من خلافاتهما المتصلة بالحاجة إلى إدراج قضايا الأسلحة البحرية في جدول أعمال تحديد الأسلحة . وقد أعربا عن آراء متماثلة إزاء احتمالات إجراء مزيد من التخفيض في القوات المسلحة التقليدية .

بالطبع ، سيكون من المبالغة الإدعاء بأن برامج عمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال نزع السلاح متطابقة تماما . فبيان الرئيس السوفيaticي يشتمل على عدد من الاقتراحات ترى أنها تسعى إلى البناء على مبادرات الولايات المتحدة . ولكن أهم شيء هو أنه من الواقع هنا والآن فعلاً أن الأرضية المشتركة التي تسم التوصل إليها تكشف عن نمط آخر في التبلور لمرحلة جديدة في مجال نزع السلاح يمكن أن تكون بداية لاستراتيجية جديدة في جوهرها للأمن الدولي والوطني ، استراتيجية تنسجم بمتطلبات النظام العالمي الجديد الناشر و "عهد من السلم عمادة الأمم المتحدة" .

إن أهمية المبادرات السوفياتية والأمريكية واضحة كل الوضوح لأنها تعدل بشكل جذري النمط التقليدي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح الذي يكاد يكون مقصوراً حتى الآن على عملية تفاوضية تستهدف تحقيق اتفاقات دولية متوازنة . ولا ريب في أن الاتحاد السوفياتي هو الذي اتخذ في الماضي - في جملة أمور - خطوات من جانب واحد ، كانت أحياناً خطوات كبيرة . إلا أن هذه الخطوات الفردية كانت في معظم الأحيان متفرقة في طبيعتها ، وبصورة عامة لم تكن تتبع بتدابير معادلة .

والآن ، أغلقت هذه الفجوة ، وهذا شيء أساسى وبالغ الأهمية في عملية نزع السلاح . ويعكّف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، في عملية للربط بين مهاماتهما المتصلة بنزع السلاح ، على تطوير منهجية جديدة لمعالجة قضايا تحديد الأسلحة ، تجمع بين جهود التفاوض المتكاملة والإجراءات الفردية ، وكذلك الخطوات التي تتخذها الدول لتسوية خلافاتها ، كتعبير عن حُسن النية والقدوة المتكاملة .

السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

وهكذا توفر مبادرات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فرصة فريدة من شأنها أن تغير النمط الفعلي لسباق التسلح بأصاليب جوهرية ، بل تحويله إلى نقائه تماماً : سباق لنزع السلاح .

أود أن أذكر هنا اليوم إننا مستعدون للتعاون مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق هذه الأهداف ، سواء كان هذا التعاون على الصعيد الثنائي مع الولايات المتحدة أو جنباً إلى جنب مع جميع أعضاء المجتمع الدولي ، وبطبيعة الحال مع الدول النووية الرئيسية الأخرى ؛ وبصفة خاصة في هذا الوقت الذي نعتقد فيه أن مبادرتنا توفر ، على ما يبدو ، كل فرصة للقيام بذلك .

والى يوم ، نحن نرى أن المجتمع العالمي قد دخل فترة تغييرات مشيرة ، أصبحت الحاجة إلى استقرار استراتيجي ملحة بوجه خاص . وعندما نقول "استقرار" فإننا لا نعني الحفاظ على الوضع الراهن ولكن بالآخر ، خلق ظروف ملائمة ومؤاتية لإحراز تقدم مطرد في التغيير الإيجابي . ويجب لا تحل الفوضى محل المواجهة وال الحرب الباردة . ومهمتنا هي أن نستعيض عن الهياكل الجامدة التي تجري إزالتها الان ، والتي يخسرها فيها الاستقرار بالقوة ، ببطار من مقاوم لامهزارات يقوم على التعاون والتفاعل المستقررين .

إن الأمن النووي الدائم عنصر جوهرى لتحقيق هذا الهدف . ولهذا فإننا نعتمد لا نكتفى باتباع سياسة إجراء تخفيضات في قدراتنا النووية بل نعتزم أيضاً أن نعزز فعلاً النظام الذي يبقى على هذه القدرات تحت السيطرة . وقد فوّضت أن أعلن هنا اليوم أن القوات النووية الاستراتيجية في بلادي ستبقى هيكلها واحداً يخضع لقيادة ورقابة لها طابع مركزي مشدد ، الأمر الذي يستبعد تماماً أية امكانية لاستخدامها على نحو غير مصرح به . وبالاضافة إلى ذلك ، ومادامت الأسلحة النووية موجودة ، فإننا نتطلع إلى وضع استراتيجية للردع النووي تنهي القوى النووية التي أعيد تنظيمها في بلادنا .

إن التغييرات الجوهرية في النهج الوطنية تجاه أهداف نزع السلاح ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقاتها التي تغيرت تغيراً عميقاً في مجال الأمن . وهنالك اتجاه متضامن لإحلال الهيكل التي تعتمد على الأمن التعاوني محل الأساليب الانفرادية التي تقوم على القوة العسكرية . وفي عالم اليوم المتكافل فإن مفهوم الأمن غير القابل للتجزئة يكتسب معنى عملياً جديداً يعبر عن وحدة وتكامل الأبعاد الأمنية ، الوطنية والدولية . إن التكافل العضوي المتزايد بين هذه الأبعاد أخذ يبرز كاتجاه طبيعي يحول التفاعل المتعدد الأطراف الواسع النطاق إلى عامل أساسي في صياغة وتنفيذ استراتيجية جديدة في نوعها لضمان السلم والاستقرار .

كل هذا يفتح ، على نحو لم يحدث من قبل ، آفاقاً جديدة أمام الأمم المتحدة باعتبارها المركز المتعدد الأطراف الرئيسي لتنسيق السياسة العالمية . إنه يفتح أمام المنظمة آفاقاً فريدة لم يسبق لها مثيل من أجل الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها من جانب المجتمع الدولي . ففي مجال الأمن يمكن أن تتركز المنظمة عملها في مجاليين رئيسيين على الأقل . المجال الأول هو الحاجة إلى وضع قواعد قانونية دولية واضحة لاستخدام القوة العسكرية . ونظراً لاستمرار سباق التسلح ، من المهم بذلك جهود جماعية لتفعيل وظيفة عامل القوة العسكرية . ويتمثل الهدف هنا في تقليل آثار هذه القوة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار إلى أدنى حد ممكن ، واستبعاد استخدام القوة العسكرية لغرض سوى الاغراض التي تستهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بما يتافق على نحو واقعي ودقيق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وقد أكدت جميع التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح بشكل حيوي ، الدور الهام الذي يضطلع به الوضوح وبناء الثقة في مجال كان أكثر المجالات سرية ، وهو الشؤون العسكرية . ونأمل أن يتتسنى في المستقبل الترتيب حدوث طفرة حاسمة في هذا المجال أيضاً ، والوصول إلى اتفاق بشأن مجال جديد لنزع السلاح : نظام السهوات المفتوحة الذي لا يعترف بمناطق محظورة أو مناطق مغلقة على الإطلاق . وأعتقد أن الظروف مناسبة الآن تماماً لإحداث هذه الطفرة .

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

اما المجال الذي يحظى دون شك باهمية مماثلة فهو تنفيذ أهداف نزع السلاح وال الحاجة إلىبذل كل الجهود الممكنة لتعزيز الاتجاهات الحالية في بعدها متعدد الأطراف .

وفي هذا الصدد ، نرى أن الحاجة ماسة لأن نبدأ اليوم في صياغة مفهوم نزع السلاح المتعدد الأطراف وأن نضع قائمة أولويات لمسائل نزع السلاح التي تواجه المجتمع الدولي .

ويمكينا ، بدءا من اليوم ، النظر في صياغة جدول أعمال جديد للأمم المتحدة يمكن أن يبين الطبيعة الحالية للحالة الاستراتيجية والعسكرية العالمية ، وهذا شأنه أن يعطي وزنا إضافيا لفكرة جعل نزع السلاح عملية عالمية ، ويضفي عليها مضمونا ماديا ملماسا .

وفي هذا السياق نرى أن أمامنا أولوية قصوى - بل هي في الواقع مهمة أساسية وهدفا . وهي أن نبحث عن طرق منسقة لتكثيف آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة - الحقائق الجديدة لعملية نزع السلاح .

ويمكن أن تكون الملة الوثيقة بين نزع السلاح وقضايا الأمن أحد الأشكال الملمسة لمثل هذا التكثيف . وإن معالجة هذه القضايا من وجهة نظر واحدة ومتعددة هر حتى طويل العهد من شأنه أن يساعد آليات نزع السلاح في تحقيق إمكاناتها التي لم تستغل حتى الان .

وهناك مجال آخر يمكن فيه لاليات نزع السلاح في الأمم المتحدة أن تتكتيف على الواقع الجديدة ، وذلك بالتركيز على القضايا التي يبدو بشكل واضح أنها متعددة الأطراف في طبيعتها ، والتي لا يمكن حلها على نحو ملائم إلا في سياق جماعي ومتعدد الأطراف .

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وكمجزء من هذا النهج الرامي إلى صياغة مفهوم نزع السلاح المتعدد الاطراف ، يكتسي مفهوم تحول النظريات العسكرية الوطنية إلى اتجاه دفاعي ، أهمية خاصة . لقد تراوحت أهمية هذه التحولات في أعقاب المبادرتين اللتين أقدم عليهما رئيساً الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة ، واللتين تبيّنان اتجاهها واضحاً لدى البلدين لوضع سياساتً امنهما القومي على أساس دفاعي . ومثل هذه التحولات هامة أيضاً لأنها يمكن أن توفر قاعدة مادية لا غنى عنها لوضع إطار قانوني دولي يستهدف السيطرة على عامل القوة العسكرية ، ويوفر ما يمكن أن نسميه بالضمانات العسكرية والتقنية في وجهه أعمال العدوان المحتملة .

إن سياستنا الأساسية في هذا الصدد جرى توضيحيها بتفصيل واف في رسالة وجهها وزير خارجيتنا إلى الأمين العام . ونرى أن تحويل النظريات العسكرية إلى نظريات دفاعية عنصر حيوي للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي . والمؤقت العسكري للاتحاد الجديد يجب وبالتالي أن يكون موحدا وأن يرثى على أساس الائتلاف والتكتوين المركب للعناصر الأساسية لمفاهيم الأمن القومي للدول التي سيتكون منها الاتحاد . ويشير في أن يكون المبدأ السياسي الأساسي للاتحاد ثبذا الحرب بوصفها السبيل لحل الممتازعات والخلافات الدولية .

إلا أن الحقائق الراهنة تجعل من السابق لأوانه الافتراض بأن خطر الحرب قد زال حقا . وفي رأينا أن التخفيفات المرحلية في القوات المسلحة الوطنية ، والتحول نحو مواقف دفاعية ، مع موازاة ذلك بتعزيز للقدرات العسكرية تحت إشراف الأمم المتحدة ، يمكن أن تكون ، مجتمعة ، طريقة هامة لتعزيز الاستقرار . وهذا مجال جديد ومشجع جدا لكي تضمن جهودنا الاستقرار الاستراتيجي .

إننا نرحب ببداية حوار متعدد الأطراف في الأمم المتحدة بشأن المفاهيم الدفاعية . ونرى أن الجهود المشتركة يمكن أن تؤدي إلى وضع نهج منسق للنظريات الدفاعية ، وتساعد في تحديد المعايير والأبعاد للكفاية الدفاعية ، وتحديد المبادئ والطرازات المختلفة لبناء الدفاع على نحو مثالى . والدراسة التي يقوم بإعدادها خبراء حكوميون لصالح الأمم المتحدة ستكون ، كما نأمل ، إسهاما ملمسا في التصدي لجميع أنواع المسائل العملية التي ينطوي عليها هذا الموضوع .

ويتبين في أن تبقى مسائل نزع السلاح النووي ، بطبيعة الحال ، محور الاهتمام الدولي الشديد . والواقع أن اقتراحات الاتحاد السوفيaticي والولايات المتحدة تهيئة الان مناخا مؤاتيا تماما في ذلك المجال . والاتحاد السوفيaticي مقتتنع بأن هناك حاجة في الأمم المتحدة أيضا ، إلى إجراء مناقشات بشأن نزع السلاح النووي للمضي قدما على أساس نهج واقعية تعكس الدينامية الجديدة في تخفيضات الأسلحة النووية التي تستند أساسا تحقيق مستويات من الردع بحدة الأدنى .

والحدود الجديدة للتفاعل والتفاهم في مجال نزع السلاح النووي تتبيح فرصة للدول النووية لبدء مشاورات موضوعية ومتقدمة لمعنى الردع الادنى ، ومبادئه الأساسية ودوره كعامل مستقرار في تخفيض الاسلحة النووية .

ويبدو أن الوقت قد حان لأن تدخل في هذه العملية دول نووية أخرى يحيط به صورة تقليدية خارج نطاق نزع السلاح النووي . وفي هذا السياق ، ينبغي إيلاء اعتبار جدي لاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية فرنسا ، فرانسوا ميتران ، بأن تعقد الدول الأربع الحائزة للأسلحة النووية في أوروبا ، في أقرب وقت ممكن ، اجتماعا يكرس لقضايا الأمن النووي في القارة .

إن حظر التجارب النووية هو مجال له أولوية بالنسبة لجهود نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف . ومع اقتربنا من مرحلة جديدة لنزع السلاح ، بدأ تظهر ظروف مؤاتية للغاية لإحداث طفرة في ذلك المجال . والوقف اختياري الذي فرضه الاتحاد السوفيaticي من طرف واحد على التجارب النووية ، ومبادرات عدة بلدان أخرى ، ولاسيما مبادرة السويد ، فضلا عن تزايدوعي الرأي العام الدولي بهذه المسألة ، كل ذلك قرّبنا بدرجة كبيرة من تحقيق هدف الحظر الشامل والنهائي للتجارب النووية .

ويمكن أن يتوقع من الأمم المتحدة أيضا مساهمة أكبر في بلوغ هذا الهدف . فالمنظمة ينبغي أن تتمكن من رصد مواردها الفكرية الضخمة في دراسة شاملة لقضايا حظر التجارب النووية ، مع التركيز بشكل خاص على توفر طرق وإجراءات بديلة وامكانية فعاليتها للتحقق من موضوعية الاملاحة النووية وسلامتها وأبعادها التقنية الأخرى .

ويدعو الاتحاد السوفيaticي إلى إدراج مسائل المواد الانشطارية في العملية التفاوضية دون مزيد من التأخير . ولقد أوضحنا إننا على استعداد للاتفاق مع الولايات المتحدة على عدم انتاج جميع المواد الانشطارية التي تستخدم في الاسلحة ، بطريقة يمكن التحقق منها . وشلة فكرة أخرى مازالت على أهميتها كما كانت دائما وهي انشاء آلية متعددة الأطراف لرصد انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في أغراضه صنع الاسلحة ، وذلك من أجل بناء الثقة بين الدول النووية . وكخطوة أولى في هذا السبيل ، يمكن البدء بتبادل للاراء حول هذا الموضوع في هذه الدورة .

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)

إن إنشاء مثل هذه الآلية للتحقق يمكن أن ييسر إلى حد بعيد إثبات تقدم في المجال الهام المتعلق بمنع استخدام المواد الانشطارية التي يخرج عنها نتيجة التخفيضات في الأسلحة النووية في الأغراض العسكرية . أما وقد بدأت الآن عملية نزع سلاح حقيقي ، أخذ هذا الجانب يحتل الصدارة ، ومتزداد أهميته حتما مع مرور الزمن . وبالتالي ، يجب علينا أن نعنى على التفاوض بشأن اتفاقات محددة لهذا الفرض دون مزيد من التأخير .

ولا شك في أن مسائل عدم الانتشار مسائل حاسمة من حيث تعزيز الأمن والامن للأمميين . وفي ظل الظروف الراهنة ، يصبح عدم الانتشار مسألة عالمية تنطبق على جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ، ونظم نقلها والأمدادات الدولية للأسلحة التقليدية . وفي سياق آخر مبادرات نزع السلاح النووي الصادرة عن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، والتي تتتيح فرصة لتنفيذ الردع النووي إلى حد الإدنى ، يضاف بعد جديد إلى مسائل عدم الانتشار ليصبح عنصرا حاسما لتحقيق تخفيضات أخرى بعيدة المدى في الترسانات النووية .

ونحن نرى أن المهمة الرئيسية لجهود عدم الانتشار النووي تمثل في إنشاء طابع العالمية على العمل الرامي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار ، وجعل معاهدة عام ١٩٦٨ مكا غير محدود المدة ، وإضفاء الطابع الرسمي على هذا المركز في المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده عام ١٩٩٥ .

إننا نرحب بالاتجاهات الجديدة التي برزت مؤخرا في هذا المجال . والاتفاق المبدئي الأخير على الانضمام إلى المعاهدة الذي أعلنت عنه فرنسا وجمهورية الصين الشعبية - وهما دولتان نوويتان بقيتا لسنوات عديدة بشكل رسمي خارج المعاهدة ، والتقييد بالمعاهدة من جانب عدة دول في الجنوب الإفريقي ، واتفاقيات غواداد الأخبار بين البرازيل والأرجنتين ، كلها خطوات عملية رئيسية تقرب المجتمع العالمي من تحقيق هدف العالمية ، وزيادة ترسیخ هيكل عدم الانتشار القائم . ويمكن للجمعية العامة أن تشادد جميع الدول التي لم تلتزم حتى الآن بمعاهدة عام ١٩٦٨ لتصبح أطراف في المعاهدة قبل عام ١٩٩٥ ، وتدعى إلى تعزيز نظام الامتثال للمعاهدة .

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لقد كانت هناك منذ أمد طويل حاجة الى إبرام اتفاقيات دولية فعالة تستهدف توفير ضمانات الامن للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية . ونأمل أن يحظى ندائنا للدول النووية كي تصدر إعلانا مشتركا حول عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية برأي إيجابي داخل الامم المتحدة وأن ينظر إليه خطوة نحو حل كامل مجموعة المسائل المتعلقة بالتأكيدات السلبية .

إن منع انتشار القذائف القتالية وتكنولوجيا القذائف مهمة ذات أولوية قصوى في جدول أعمال عدم الانتشار . ويتعين علينا أن نقول صراحة إن الآليات الدولية القائمة لهذا الغرض ، مهما كانت مفيدة ، لا ترقى الى مستوى معالجة المشكلة على نطاق عالمي . ونؤيد الحلول التي يمكن أن تمنع أي انتشار للقذائف او لتقنيات القذائف ، وتأخذ بعين الاعتبار في الوقت ذاته الحاجة الى التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات المتقدمة . وتمثل إحدى الافكار الواudedة في إنشاء آلية دولية مماثلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعالج مسائل القذائف واستكشاف الفضاء عن طريق وضع ضمانات لمنع انتشار القذائف القتالية وتشجيع التعاون فيما بين الدول في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي .

إن الطبيعة المتعددة للبعاد لمشكلة عدم الانتشار تحتم علينا أن نركّز على جانبها الإقليمي ، وبالتحديد على تكثيف الحوار الخام بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية . وفي أعقاب المبادرات السوفياتية والامريكية ، تلوح في الأفق فرص إضافية لحدوث طفرة في هذا المجال ولإنشاء الفعلي لهذه المناطق في مختلف مناطق العالم . ويمكن أن ينطبق هذا بوجه خاص على الشرق الأوسط وشمال اوروبا وشبه الجزيرة الكورية وغيرها من المناطق أيضا . ويمكن هنا أن ترکز الجهود المتعددة الاتجاه على تيسير إيجاد حلول عملية على أساس كل حالة لوحدها وعلى إنتاج ما يمكن أن يوصف بأنه نموذج متكملا للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية يحدد أنساب الابعاد العالمية التي يمكن تطبيقها على أي منطقة من هذه المناطق .

لا بد من إقامة حواجز منيعة في وجه انتشار الأسلحة البكتريولوجية والكيميائية . إن محفلة المؤتمر الاستعراضي الأخير لاتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية والقضاء عليها ، التي تجسدت في قرارات بعيدة الاشر ومتوازنة بشكل دقيق ، وفي المقام الأول تلك المتعلقة بالتحقق والانفتاح وبناء الثقة ، حددت مبادئ توجيهية واضحة للإجراء العملي المشتركة لتعزيز الحظر على الأسلحة البكتريولوجية .. وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، نرحب بالتقدم الملحوظ في المفاوضات على أحكام اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والتخلص منها ، ونرى أن فرصة واقعية أخذت تلوح في الأفق الآن لإكمال مشروع الاتفاقية قبل نهاية عام ١٩٩٣ . وقد ترغب الجمعية العامة في دعوة مؤتمر نزع السلاح ليستكمل صياغة هذه الاتفاقية في أسرع وقت ممكن . وهذه مسألة من المسائل ذات أعلى أولوية على جدول الأعمال المتعدد الاطراف .

إن تزايد التوترات الإقليمية وتفجر المصراعات الإثنية التي اتّخذت مؤخراً أشكالاً عنيفة في أجزاء شتى من المعمورة علامة تشير الفزع على المخاطر الكامنة في تجارة الأسلحة بدون قيود . وما من أحد يمكنه أن يشكك في حقيقة أن هذه المشكلة الرئيسية للأمن والاستقرار العالميين قد تجاوزت حدود جدول الاعمال الوطني للي بلند ، ولا يمكن معالجتها إلا على مستوى الإجراءات المحددة الهدف المتعددة الأطراف . ومن الواضح أن نصيب الأسد في المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق المُصدِّرين الرئيسيين للأسلحة ، ومنهم ، كما هو معروف ، جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

ولهذا كان من المنطقي تماماً أن تقوم الدول الخمس بدور رائد في الشروع بحوار حول هذا الموضوع . ونأمل أن تصبح التدابير التي ستوضع في العملية إسهاماً رئيسياً في صياغة المبادئ الرئيسية التي ستحكم التزويد بالأسلحة وتتوفر أساساً للالتزام على القواعد المقبولة عالمياً للسلوك الدولي في هذا المضمار .

وبطبيعة الحال ، كانت الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في باريس ولندن بداية على الطريق . ومن الاساس ان تفادي التراخي والتحرك قدما بخطى ثابتة . والمهمة الحالية هي تنفيذ الافكار التي حددت بهدف زيادة الشفافية والوضوح في تجارة الاسلحة . ومن هنا تأتي الحاجة إلى نقل الحوار إلى الامام وتوسيع نطاق موضوعاته والمشاركة فيه

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)

من خلال دعوة الممذرين الرئيسيين للاسلحة ومتلقي هذه الأسلحة من مختلف أنحاء العالم للانضمام إليه . وفي هذا الصدد ، نرى من الحيوي أن نجعل لمسألة تجارة الأسلحة أولوية شابة في جدول أعمال الأمم المتحدة ونود أن تعتمد الجمعية العامة توصيات مؤيدة لعقد حوار شامل متعدد الأطراف بشأن الحد من عمليات نقل الأسلحة ، مع التشديد على الجوانب الإقليمية .

وأود أن أتناول بالتحديداقتراح الداعي إلى وضع سجل للأمم المتحدة بشأن عمليات بيع ونقل الأسلحة . وهذا الموضوع يبدو أن له في الوقت الحاضر نفس أهمية أي موضوع آخر من حيث مدلولاته السياسية ومقدار العمل الفعلي الذي تم إنجازه في هذا الصدد . فنتيجة للجهود التي بذلها الكثير من الأمم ، بما فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ، وأعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والسويد وكولومبيا وغيرها ، تكونت إمكانيات رائعة لنجاح العمل المضموني الذي يُطلع به الآن بشأن هذا الموضوع . والنتائج والتوصيات الواردة في التقرير المعنى الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين يمكن أن توفر بكل ثقة بانها مفيدة .

كل هذا يوفر أساسا ملائما لإحراز مزيد من التقدم . ونكرر استعداد الاتحاد السوفيتي للمشاركة بهمة ونشاط في تحديد المؤشرات المحددة لهذا السجل التي نرى أنه ينبغي وضعه على أساس عالمي لا تمييزى .

إننا ننظر إلى السجل في سياق الجهود الأخرى المحتملة لإبرام اتفاقية تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن الحد من المبيعات الدولية للاسلحة التقليدية وعمليات نقلها ورصدها . وعلى ضوء الأهمية غير العادية لهذا الصك والفرص الحالية المواتية لتطبيقه ، نشعر بأن من المستحب أن يجري إقرار السجل في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

وبحكم النطاق العالمي لمبادرات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حول نزع السلاح ، يجد أنها وسعت إلى حد كبير آفاق نزع السلاح الإقليمي ، وهي تشجع فرصة واقعية لإحراز تقدم متتابع حول العديد من جوانبه الرئيسية . وتؤكد المفاهيم الحالية لشرع السلاح في جوانبه الإقليمية على ضرورة المضي قدما وإيلاء المراعاة الواجبة للبيئة

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

السياسية العامة في العلاقات فيما بين الدول في أي منطقة ، وخاصة الدول الرئيسية في تلك المنطقة المعينة . ونرى أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور هام في إيجاد توازن كافٍ بين المصالح القومية ، مع إيلاء الأولوية في الاهتمام للمناطق التي تكتنفها تناحرات إقليمية شديدة تهدد بتقويض الاستقرار العالمي .

وواقع العصر يجعل من الواضح أن تدابير نزع السلاح الإقليمي يجب دمجها دمجة عضوياً في نظام متتطور للأمم المتحدة يقوم على أساس الدبلوماسية الوقائية باعتبارها عاملًا يمكن ، إلى جانب تعزيزه للاستقرار ، أن يخفّض التوترات في مناطق محددة تخفيضًا ملحوظاً .

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ورغم ان نزع السلاح الإقليمي أضيق بشكل متزايد مهمة عالمية تؤثر على مصالح الأسرة الدولية بأسرها ، فيبدو ان المبادرات في هذا المجال ينبغي ان تأتي اولا وقبل كل شيء من الدول ذاتها على الصعيد الإقليمي . ومن المشجع اننا رأينا مؤخرا دولا من مناطق مختلفة من العالم تقدمت بعده مبادرات جادة تعطي دلائل واضحة على رغبتها في العمل على الصعيد المشترك بحثا عن الصيغ المثالية لصيانته الامن الإقليمي ، التي يمكنها في حد ذاتها ، ان تشجع إضفاء الطابع العالمي على عملية نزع السلاح .

ونرى أيضا حتمية تاريخية في الحقيقة التي مفادها ان قضايا معينة مثل اشر العلم والتكنولوجيا على الامن الدولي ، وتحويل المصانع العسكرية والاشار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، اضحت جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الاطراف الجديد . ويوضح دورها المتزايد ان نزع السلاح اليوم لا ينظر اليه المجتمع العالمي من الناحية العسكرية والفنية فحسب ، ولكن أيضا باعتباره مفهوما أكثر تعقيدا يشمل عناصر عسكرية وسياسية جسدا الى جانب مع مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تضر بمصالح التنمية الحيوية لكل امة .

وهذا ايضا يجعل إيجاد الحلول المناسبة من الامور الصعبة بشكل خاص . وكل جهد نحو هذا الهدف يجب ، من ناحية ، ان يوجه بشكل جلي نحو تعزيز الامن العالمي ، ومن ناحية اخرى ، لا يخلق عقبات امام التنمية الوطنية والتعاون الاقتصادي والعلماني والتكنولوجي على الصعيد الدولي .

ومع مراعاة هذين الجانبين ، ينبغي ان نتناول ما كان يعتبر مسألة حساسة بشكل تقليدي بالنسبة لكثير من البلدان - الامداد بالتكنولوجيا الحديثة ذات الغرض المتعدد . يجب ان تقوم آلية ترتيبات في هذا المقام وفي نهاية الامر على أساس درجة من التفاهم فيما بين الدول المزودة والدول المتلقية لأن ذلك سيسمح برسم حدود واضحة فيما بين التطبيقات العسكرية والاستخدامات المدنية .

ويجب علينا ، في جهودنا الرامية الى الحد من استخدام المجنزرات العلمانية والتكنولوجية لاغراض عسكرية ، ان نضع نصب اعيننا ان التطور السريع في المصانع الحديثة والتكنولوجيات المتقدمة للغاية ، لا يشكل تهديدا محتملا بسباق تسلح جديد

السيد بتروفسكي، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

و نوعي فحسب ، ولكنه يتضمن أيضا إمكانية إيجابية واسعة لتحسين إمكانيات عملية نزع السلاح . ويمثل هذا في عصرنا الحاضر مهمة عملية خطيرة للغاية . وتبرز اليوم بصفة خاصة إمكانيات ممتازة لتحسين أداء أساليب وإجراءات التحقق الحالية وتعزيز فاعليتها ومدى الاعتماد عليها .

وقد ييسر هذا ايضا حل الكثير من المشاكل المترتبة بتحويل الإنتاج العسكري بمثابة خاصة ، والمتعلقة بتطوير أساليب نظيفة من الناحية البيئية خاصة بتدمير المعدات العسكرية من أجل تقليل الآثار الضارة المحتملة بقدر الإمكان على البيئة وعلى صحة الإنسان . وعلى المدى الطويل ، يمكن للأمم المتحدة ، في رأينا ، أن تسهم في تطوير مشاريع بيئية على نطاق كبير تؤدي إلى الاستفادة المكثفة من التكنولوجيات والدراسات الفنية بالإضافة إلى اليد العاملة والموارد الاقتصادية المحررة نتيجة للتحول . وتوجد عدة أفكار ومقترنات مقيدة في هذا الصدد في تقرير الأمين العام حول الطرق والوسائل اللازمة لتحويل الصناعات الدفاعية إلى إنتاج نظيف من الناحية البيئية .

أما فيما يتعلق بجهودها العامة فيما يتصل بقضايا التحويل ، فقد حددت هذه مؤخرا في رسالة موجهة من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى الأمين العام . ونجده الاستفادة من الأحداث التي شاركت فيها الحملة العالمية لمنع السلاح وبرامج الأمم المتحدة الأخرى التي نفذت بشكل ناجح تحت القيادة الموهوبة للسيد أكاشي وكذلك معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، من أجل إيجاد طرق لإقامة التعاون العملي في تنسيق تبادل المعلومات والخبرة الوطنية في ميدان التحويل .

وبالطبع ، ستتطلب المجموعة الواسعة من تحديات نزع السلاح المتعدد الأطراف ، أن تعمل آلية نزع السلاح بيسر وفعالية . واليوم ، أصبح ترشيدها ضرورة سياسية تطبق على كل الهياكل التي لديها آلية علاقة بنزع السلاح . ي ينبغي أن تغطي جميع الهياكل التي تتناول ، بأية درجة ، مشكلة نزع السلاح . ونعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر بشكل جاد في وجهة النظر القديمة التي تتمثل في أن الترشيد مسألة ثانوية قليلة الأهمية ولهذا تتجه إلى آخر القائمة ، بعد ما يسمى بمسائل نزع السلاح

المضمنة ، الاكثر أهمية . واليوم ، يتضح للجميع ، انه فيما يتعلق بمسألة ترهيد وتعزيز فاعلية اداء آلية نزع السلاح ، تكتسي الامن المتحدة اهمية ذات اولوية قصوى لانها تعتبر منبع الحلول لهذه المسائل التي ستقرر بدرجة كبيرة مستقبل المنظمة نفسها كمحفل متعدد الاطراف قادر على استكمال جهود نزع السلاح بشكل بناء على المعيدين الثنائي والفردي .

اننا نعيش عصرًا مجيدا ، وصفه بحق الامين العام السيد خافيير بيرييز دي كوييار ، بأنه نقطة تحول كبيرة في التاريخ . فال بتاريخ يمتد ١٦٠ عاماً اعيننا حرفياً وكل منة تجلب معها سلسلة متعاقبة سريعة من الاحداث الجديدة التي لا تزال تتغير وجه الكوكب وتضيف جوانب وظلالاً جديدة الى الصورة والسمات التي تميزت بها تطورات عالم اليوم . إن ما كان يستخدم بالامس فقط لتنشيط عقول السياسيين والاساتذة والدبلوماسيين ، وما كان يستثار بانتباه العالم بأجمعه ، غطته اليوم بسهولة ظلال تحديات ومخاطر جديدة أحضرتها اليانا بوفرة أيامنا المضطربة والمتغيرة .

الآن ، وبعد أن أصبحت المواجهة السياسية والعسكرية فيما بين الشرق والغرب جزءاً من الماضي ، تتصدر جدول الاعمال الدولي اليوم مشاكل معقدة للغاية وملحنة ذات ابعاد عبر وطنية تبدد موارد مادية وفكرية هائلة ولا يمكن تناولها بشكل منفرد حتى من جانب اكبر وأقوى الامم في العالم .

ولكن يصبح من الواضح بصورة متزايدة أن هذه المشاكل - الحاسمة الامامية لا لرفاه كل بلد وكل اقليم على انفراد ، ولكن أيضاً ، في التحليل النهائي ، لمستقبل حضارتنا بأسرها - لا يمكن أن تُحسم ما دامت العلاقات فيما بين الدول يطغى عليها الطابع العسكري وما دامت الدول تحتفظ بقدرات الفتاك النووي المفرط . إذا كنا نريد التغيير ، فإن عملية تحديد الاسلحة ينبغي أن تكشف ، ويتبين أن تكتسي طابعاً عالمياً حتى تقطي جميع مجالات النشاط العسكري . إن نزع السلاح اليوم أكثر من مجرد سبيل فعال لتعزيز الامن : انه أيضاً المصدر الاساسي للطاقة والموارد الهائلة التي يتبين للمجتمع العالمي تحريرها وإعادة توجيهها لخدمة الامداد التibleة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(السيد بتروفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)

كتب فيلسوف القرن العشرين البارز مارتن هيديغر ما يلي "مما لا مسام عنه أن الوقت يجعل الشعوب تفعل ما تفضل تأجيله إلى الأبد" . واليوم ، لدى العالم فرصة فريدة حقاً لتخليص نفسه من عبء التسلّح الضخم ، ويجب ألا ندع هذه الفرصة تفوتنا . إن الحياة السلمية والأمنة للأجيال المقبلة هي في متناول يدينا ويمكن جعلها حقيقة بقيام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل الجهود المضنية والدؤوبة لضمان تنمية مستقرة . إننا نواجه الآن تحدي الوقت ، ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأمم المتحدة سوف تكون على قدر ذلك التحدي .

السيد كوفلير (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد الصورة

الراية والواسعة لمستقبل نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي زودنا بها وكيل السوزارة الأول ، السيد فلاديمير بتروفسكي ، لا بد لوفدي أن يتكلم بطموح أقل .

لا بد لنا اليوم من أن نبدي بضعة تعليقات على جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح التقليدي . خلال الأسبوعين الماضيين اجتمع ممثلون عسكريون من أعلى الرتب وينتمون إلى الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لتداول الآراء بشأن النظريات العسكرية لبلادهم . وقد كان ذلك الاجتماع ، وهو الثاني من نوعه ، مجاهرة بالاتجاه الأوروبي نحو هيئات ونظريات للقوة موجهة بصورة أكثر نحو الدفاع ونحو قوات تقليدية أصغر حجماً ، ولكن أكثر قابلية للتنقل وأكثر مرنة .

إنني لا أقول ذلك لأن هذين الاجتماعين عقداً في فيينا ولكن أيضاً لأنهما يوقران نظاماً سياسياً أمانياً ثنائياً القطب في أوروبا يوشك على أن يدخل سجلات التاريخ .

لذلك سيكون الجزء الأول من بياننا متعلقاً بالهيئات الأمنية الأوروبية ، وسوف اتطرق في الجزء الثاني إلى نزع السلاح التقليدي بالذات .

إن الهيكل الأمني الجديد الناشئ في أوروبا ستكون له نقاط مركزية ومؤسسات متشربة العضوية . ولا بد من دمج الأحلاف العسكرية والمجموعات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاتفاقيات الإقليمية والثنائية ، فضلاً عن الحياد وعدم الانحياز ، في بيئة أمنية متميزة .

إن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو الإطار الشامل لهذه البيئة . ويبدو أن عهد التهديد بشن هجمات مباغطة والقيام بأعمال هجومية على نطاق واسع قد ولّى . إذ تشهد هذه الأيام مخاطر جديدة تتمثل في المصراعات المسلحة على الصعيد المحلي والإقليمي التي لم توضع من أجلها اتفاقات تتصل بتحديد الأسلحة التقليدية . إن المخاطر الأمنية المستقبلية سرعان ما تنبثق من الأزمات الإقليمية . فالتوترات الداخلية في الدول ستزيد لا محالة من تردّي العلاقات بين الدول . ولا بد أن ينظر إلى هذا النوع من الصراع في الإطار الأوسع المتمثل في التباينات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإثنية داخل مناطق صغيرة نسبياً . إن قدرة أي دولة على تناول مشاكل النمو المتكافل والأمن المترابط بمفردها ، آخذة في التناقص ، أما الحاجة إلى الجهود والهيئات التعاونية فاختذة في الازدياد *

لقد أُرسِي أساس تلك الهيئات في ميثاق أوروبا الجديدة قبل عام في باريس . وتعهدت الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون ، وأكَّدت على عدم جواز تجزئة الأمن الأوروبي ، واضطلعت بمسؤولية معالجة القضايا الأمنية بصورة جماعية ، وتحقيقاً لهذا الهدف جعلت الحوار السياسي أكثر فعالية .

ومن الناحية العملية فإن الحوار والمساعدة سوف يساعدان في نهاية المطاف على بناء أوروبا متحدة تماماً . إن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان وسط أوروبا وشرقيها ، وانتقالها إلى الاقتصاد السوقي ضرورة وضع مركز أمني جديد وإعادة إحياء الحس القومي ربما تكون من أكثر المشاكل إلحاحاً في أوروبا الجديدة ، وهي مشاكل تواجهها مناطق أخرى من العالم بنفس القدر .

وبغية تعزيز الأمن في المؤسسات الثلاث التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وهي : الأمانة العامة ، ومكتب الانتخابات الحرة ، ومركز منع الصراع سوف تستخدم استخداماً كاملاً وستطُور في ضوء التجربة المكتسبة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوردونيز (الفلبين) .

وهنا ، أود أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بمركز منع الصراع الذي أنشئ في فيينا . يقوم المركز بمساعدة المجلس الوزاري لتقليل خطر حدوث الصراعات ، ولادة تلك المهمة لا بد من أن تشمل وظائفه المحددة جوانب الأمن العسكرية وغير العسكرية . وعلاوة على ذلك ينبغي تمكين المركز من الاستجابة السريعة لحالات الأزمات .

وي ينبغي للجنة الاستشارية للمركز أن تتبلور في شكل محفل للحوار المتواصل والمنتظم بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأمن . وبإضافة إلى النصوص المتعلقة بالأنشطة العسكرية غير العادلة ينبغي للجنة الاستشارية أن تتعقد على أساس متخصص في الحالات التي ليست عسكرية في طابعها ولكن لها علاقة بالأمن . ويجب وضع صكوك محددة - مثل إجراءات تقصي الحقائق أو بعثات الارتباط - لتمكين مركز منع الصراع من المساهمة في تقليل خطر حدوث المنازعات أو منعها .

تكلمت عن التجربة الأخيرة في أوروبا ليس من منطلق نعمة أوروبية - وأمل ذلك على أضعف الإيمان ، لقد فعلت ذلك لأنه يبدو أن مصادر الصراع لهذا جذور متشابهة في كل مكان وإن مشعها يقتضي اتباع طرق ووسائل مماثلة .

لقد جرى الحديث عن أوجه التطابق والتشابه هذه بصراحة في الندوة المعنية بتدابير بناء الثقة والامن التي عقدها إدارة شؤون نزع السلاح في شهر شباط/فبراير من هذا العام في فيينا .

واسمحوا لي الان أن أتطرق إلى مسألة نزع السلاح التقليدي .

لقد بيّنت في العام الماضي في هذه اللجنة أمراً واضحًا هو أن نزع السلاح التقليدي جزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح . ونزع السلاح العام والكامل قد شمل دائمًا الأسلحة التقليدية والنووية على حد سواء . وإن تعزيز احتمالات نزع السلاح النووي يعتمد إلى حد كبير على تقليل الخطأ التي تنطوي عليها القوات التقليدية . وبإمكاننا اليوم أن نشهد النتائج العملية التي تنجم عن هذه العلاقة المتبادلة . فلا بد أن يؤدي ذلك إلى سلم تستفيد منه البلدان التي هي في أمس الحاجة إليه .

في الختام ، يمكن القول أن نزع السلاح التقليدي يجري حالياً بالدسببة للمعدات والقوى البشرية . وفي المستقبل ، سيتعين على تحديد الأسلحة ونزع السلاح أن يتجسد في مفهوم أعم للأمن . وقد يكتسي وضع قواعد للتصدي للقوات العسكرية بأهمية أكبر مما يكتسيها حجم ومعدات القوات المسلحة . وستتوجب مراعاة البعد الكلي لنشاطات العسكرية لجعل الأمن التعاوني أداة لا تتجزأ لتحقيق السلم .

السيد هاينز (اييرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولاً أن أهنئ الرئيس على انتخابه . وأعتقد أنه ينبغي لي ، في الواقع الأمر ، أن أهنئ الممثلين على اختيارهم رئيساً تمثل خبرته وحكمته وصفاته الشخصية خير ضمان بأن أعمالنا ستترشد بعزيمة راسخة .

وأود أيضاً أن أهنئ بقية أعضاء المكتب على انتخابهم وأن أطمئنهم على تعاون وفدي الكامل والمخلص .

لقد تكلم سفير هولندا في وقت سابق باسم المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، بما في ذلك ايرلندا ، وأود أن أضم صوتي إلى الملاحظات التي أعرب عنها . إننا في هذا العام نستطيع حقاً أن نلتقي في عملنا في هذه اللجنة نهجاً أكثر تفاوحاً مما فعلناه لفترة من الزمن . فقد أدى التحول الجذري في العلاقات بين الدول الذي شهدناه في السنوات الأخيرة إلى شعور جديد بالوحدة والهدف المشترك في الأمم المتحدة . وازدادنا اقترباً الآن من تحقيق الروح والتطلعات التي ألمحت مؤسسي الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى في تاريخ المنظمة . وهذا لا ينعكس في تعزيز سلطنة ومكانة الأمم المتحدة فحسب بل أيضاً في سلوك عدد كبير من الدول الأعضاء . وبوسعنا

اليوم أن نشعر بارتياح إزاء عدد من التدابير التي تشكل تقدماً كبيراً صوب نزع السلاح وترسي أساساً سليماً لاحراز مزيد من التقدم في هذا الاتجاه ، وهو أمر لا يقل أهمية . ومن أهم هذه التدابير الإعلانات الأخيرة من جانب رئيس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشأن خفض قواتهما النووية والتداير والمقترحات الأخرى الهدافلة إلى تقليل الخطير الذي تمثله هذه الأسلحة . وإذا كانا ندين بالامتنان الخاص للرئيس بوش على البدء بهذه العملية فإننا ندين بنفس الامتنان للرئيس غورباتشوف الذي لم تضاه مقترناته المقترنات الأمريكية فحسب بل تجاوزتها بقدر كبير . ونحن نرحب بوجهه خاص بالاقتراح السوفيتي بخفض القوات النووية الاستراتيجية السوفييتية بنسبة ٥٠ في المائة ، ونأمل أن تستجيب الولايات المتحدة لهذا العرض بشكل إيجابي . إن هذه المبادرات التي جاءت عقب ابرام معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية التي نرحب بها أيضاً ترحيباً حاراً لا تتبع امكانية اجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية فحسب بل توفر أيضاً نهجاً نوعياً جديداً إزاء تطوير هذه الأسلحة واستعمالها من جانب الدول النووية . ومن وجهة النظر العسكرية ، ليس بمقدورنا أن نتجاهل أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيستمران في امتلاك ترسانات نووية ضخمة تتجاوز بكثير ما يمكن تصوّره من متطلبات للأمن القومي . فلم يتبذل أي منهما الحق أو النية في تطوير نظم جديدة من هذه الأسلحة في المستقبل . علاوة على ذلك أن هذه المقترنات المقدمة ، وإن كانت تشكل ، في حالة الموافقة عليها وتتنفيذها ، تقدماً كبيراً فهي مرتهنة بالنتائج التي يتم التوصل إليها في المناقشات والتفاوضات التي تجري بينهما في المستقبل . إلا أن هذه التحفظات لا تنتهي من تقييمنا العام الإيجابي لمبادرات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . فالإعلانات التي صدرت عن زعيمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تعكس اعتراضاً جديداً بجسمة الخطير الذي تمثله الأسلحة النووية وهو خطير يتهدّد كل الأمم الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء . وإذا كان استعداد الدولتين النوويتين لتبذل هذه الأسلحة بالكامل غير واضح حتى الان فهو ذلك على الأقل دليل مشجع على عزمهما الجديد على جعل التحكم بهذه الأسلحة أكثر أمناً .

وانطلاقاً من هذا المفهوم إننا نؤيد الاجراءات التي تقوم بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بهدف تنحية عدد كبير من أسلحتهما النووية جانبها وتحسين اجراءات القيادة والتحكم على هذه الاسلحة لضمان استعمالها بطريقة آمنة . ونحن نحث الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تحدو هذا الحذو وأن تتشدد التدابير السليمة لكي تطمئن المجتمع الدولي بأن ترساناتها النووية آمنة من أي حادث أو استخدام مقصود . وغنى عن القول أن حيازة وتخزين الأسلحة النووية أيا كان نوعها ونظم إيمالها يجب لا يملا خطاً على أمن وسلامة أي بلد . وهذه مسألة تحظى باهتمام وقلق جميع البلدان بما فيها بلدي .

شة نقطتان أشارتهما المبادرات الأمريكية والسوفيتية يجب الاشارة اليهما بوجه خاص . أولاً ، نتيجة لسحب كل الأسلحة النووية التكتيكية فيما عدا القذائف التي تطلق جواً ، يوسعنا الان أن نتطلع للمرة الأولى ليس فقط الى القضاء على كل القذائف القصيرة المدى فحسب بل ، وبطموح أكبر ، الى القضاء الكامل على كل الأسلحة النووية دون الاستراتيجية . وسيتطلب الأمر ، بطبيعة الحال ، المزيد من الخطوات قبل أن يتتسنى لنا بلوغ هذه المرحلة التي قد تعتبر هدفاً وسيطاً على طريق تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء الكامل على كل الأسلحة النووية . ومن شأن ذلك أن يتطلب بوجه خاص تعاون جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية . إلا أن هذه الخطوات ستعود علينا بفائدة كبيرة . ومن شأن خطر الإصابة بضرر غير مقصود من المنظومات القصيرة المدى المتحركة وخطر تصعيد الحرب التقليدية الى حرب نووية أن يخفيها الى حد كبير .

وحتى بمنطق من يحبذون الاختيار النووي ، فإن القضاء على كل الأسلحة النووية دون الاستراتيجية يجب أن يكون خطوة مرحلية في ضوء التغيرات التي حدثت في الأعوام الأخيرة في حالة الأمن الدولي . ولهذا ندعو كل الدول النووية إلى التوقف عن تطوير كل الأسلحة النووية دون الاستراتيجية وإلى الدخول في مفاوضات لحظر تجارب هذه الأسلحة نهائياً .

والجانب الثاني لمبادرتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيياتي الذي تجدر الإشارة اليه على وجه الخصوص هو إعلان الرئيس غورباتشوف وقد التجارب النووية من جانب واحدة لمدة عام ودعوة الدول النووية الأخرى لاحتذاء نفس الحذو صوب الوقف الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن . ونحن نرحب ترحيباً حاراً بذلك الإعلان ونأمل أن يلقى صدى من الدول النووية الأخرى بنفس روح الشجاعة والإبداع التي صدر بمقتضاهما . وبالنسبة لنا ، فلا نزال نرى أن الحظر الشامل لتجارب جميع الأسلحة النووية هو الأمر الوحيد الذي سيتحقق في التوصل بما هي هدفنا النهائي ، وهو القضاء الشامل على كل الأسلحة النووية ، وهو شرط أساسى لشرع السلاح العام الكامل . ولا نزال نولي الأولوية القصوى للابرام العاجل لمعاهدة لحظر الشامل للتجارب . ونجدونا الأمل الوظيف في أن تساعد المبادرة السوفيياتية على تعزيز احتمالات تقدم عاجل في هذا المجال .

وفي هذا الصدد ، أود أن أضيف كلمة خاصة ترحيباً بخطة تحديد الأسلحة وشرع السلاح التي أعلنتها رئيس فرنسا في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ . فقد أعلن الرئيس ميتران عن قرار فرنسا من ناحية المبدأ بأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، كما أعلن عن عدد من الاقتراحات الهامة التي تشمل مجالات أخرى لتحديد الأسلحة وشرع السلاح . ونحن نرحب ترحيباً حاراً بهذا القرار كما نرحب بالإعلان الذي تلاه من جانب الصين عن عزمها على الانضمام أيضاً إلى معاهدة عدم الانتشار .

وبليدي ، الذي يرتبط منذ وقت طويل بهذه المعاهدة ، يرى أنها تشكل حجر الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه الجهد التي تبذلها مستقبلاً في مجال نزع السلاح النووي . وانضمام فرنسا والصين سيعني أن جميع الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن وجميع الدول التي أعلنت أنها دول نووية ستكون قد انضمت إلى المعاهدة . ونأمل أن

خذ البلدان الخطوات اللازمة لإضفاء الصبغة الرسمية على انضمامهما إلى المعاهدة ، أقرب وقت ممكن وأن يكون عملهما مثلاً تحتذى به الدول الأخرى التي لم تقم بعد بذلك . وبازدياد عالمية هذه المعاهدة ، فإننا نرى أن فعاليتها ستندفع وأن أخطار انتشار النووي ستختفي وتزول في نهاية المطاف ، وهي أخطر لا تزال تشكل لها قلقاً يقاً للأسف .

ولئن كانت المبادرات التي اتخذتها مؤخراً الدول النووية تستحق اهتمامها الكبير نظراً لفخومها وموضوعيتها المعاصرة ، فقد حدثت تطورات يجدر ذكرها في مجالات أخرى لشرع السلاح منذ آخر اجتماع لهذه اللجنة .

وقد أشار الممثل الدائم لهولندا إلى التطورات الإيجابية جداً في مجال الأسلحة الكيميائية ، مما ساعد كثيراً على تعزيز احتمالات التوصل إلى اتفاق حول عقد اتفاقية تحظر التام على هذه الأسلحة خلال العام القادم . وأهمية إبرام هذه الاتفاقيات لا تحتاج إلى تأكيد . ونحن نرحب بمبادرة الرئيس بوش بشأن تدمير مخزون الولايات المتحدة من الأسلحة الكيميائية ، مما يسر إلى حد كبير تقدم المفاوضات المتعلقة بإبرام الاتفاقيات في مؤتمر نزع السلاح . ونحن نتطلع بشقة إلى نتائج هذا العمل في عام المقبل .

ونرحب أيضاً بنتائج المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد مؤخراً . ونرى أن التدابير الإضافية التي اتفق عليها لبناء الشقة وإنشاء فريق مخصص لتحقيق يشكلان تقدماً كبيراً يساعد في تعزيز الاتفاقيات . وأرى في نفس الوقت أنه يجب على القول إننا كنا نفضل لو أمكن الاتفاق على قدر أكبر من التدابير المضمونة بغير دعم فعالية الاتفاقيات . ومع ذلك ، فإننا ندرك المسؤوليات التقنية التي ينطوي عليها ذلك ، ونسلم بأنه من المطلوب إجراء المزيد من الدراسة للتوصل إلى اتفاق حوار لتدابير التي يمكن عن طريقها التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع أطراف اتفاقية . وندعو جميع أطراف الاتفاقيات للاشتراك بنشاط في هذه العملية ، ونحو الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

وفي مجال تحديد الأسلحة التقليدية ، نرحب بالتقدم المحرز في عدد من الميادين . وبالرغم من أن نزع السلاح النووي لا يزال الأولوية القصوى لاييرلندا ، فإننا نرى أن نزع السلاح التقليدي أيضا له أهمية عظيمة ويستحق اهتماما .

ونرحب بوجه خاص بحل المشاكل التي كانت تعيق تنفيذ معاهدة القوات التقليدية في أوروبا . ونطلع إلى التصديق على هذه الاتفاقية وإدخالها في حيز النفاذ في وقت مبكر . ونحن نراقب عن كثب المفاوضات التي تعقد في فيينا للمتابعة ونأمل في التوصل إلى نتائج مرضية بحلول موعد عقد اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للمتابعة في هلسنكي في العام القادم . ونتابع أيضا مؤتمر السماوات المفتوحة بعنابة واهتمام . ونأمل أن تؤدي أيضا مفاوضات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا حول تدابير بناء الثقة والأمن إلى نتائج ملموسة لاجتماع المتابعة في هلسنكي .

ونسلم بأن تخفيضات الأسلحة تؤدي إلى مشاكل معينة لبعض البلدان . فالبلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا ، لأسباب تاريخية ، على الصناعات العسكرية ستواجه صعوبات ضخمة عند تحويلها إلى أنشطة مدنية بحثة . ولابد من اتباع نهج يتسم بالتفهم والإبداع بالنسبة لهذه المسألة . ومع ذلك ، فإننا نرى أن المكاسب الشهائية للتحويل ستُفوق في المدى الطويل المصاعب المباشرة التي ينطوي عليها .

وحالة الأمن في أوروبا تتغير بسرعة . ونظرا لأن المواجهة والشك اللذين سادا في الماضي يحل محلهما التعاون والتضامن اليوم ، فإنه يجب اتباع سبل جديدة لضمان الأمن . ونرى أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يتيح إطارا مناسبا جدا لتطوير نهج تعاوني جديد للأمن يشمل أوروبا بأجمعها . ويجب أن يشتمل هذا الشهج الجديد على العناصر التقليدية لتخفيض الأسلحة وبناء الثقة بالإضافة إلى مجموعة إبداعية من تدابير الأمن التعاونية التي تدعم المكوك السياسي المتاحة للدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لمنع الصراعات وتسويه المنازعات بالوسائل السلمية البحثة . وهيكل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومؤسساته الجديدة لا تزال في مرحلة

ة من التطور وتتطلب المزيد من المقل والتدعيم . وبالرغم من ذلك فقد دلت
لعل على أهميتها ، كما أنها تقدم نموذجا يمكن أن تكون له قيمته بالنسبة
لidan والمناطق الأخرى في العالم .

ومما يؤسف له أن كل التطورات التي حدثت في هذا المجال في العام الماضي لم
تطورات إيجابية . فانتهك العراق الصارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورغبات
جتمع الدولي التي عبرت عنها القرارات التي أصدرها مجلس الأمن أدى إلى حرب
مأوية لا داعي لها . ونحن نأسف عميق الاسم للخسائر في الأرواح التي حدثت أثناء هذا
صراع والمشاكل التي تسبب فيها والتي لايزال السكان يعانون منها .

إن محصلة حرب الخليج تحمل معها العديد من الدروس بالنسبة لنا جميعا . أولا ، لقد أكدت مجددا إصرار المجتمع الدولي على رفض الانحناء للعدوان . وببينما هذا التماسك المستجد سيساعد على تجنب وقوع نزاعات مماثلة بهذه الطبيعة مستقبلا ، فإنه أُنجز بتكلفة مرؤعة كان من الممكن تجنبها بسهولة إذا ما اختار العراق الحوار والتفاوض بدلا من التطرف والعزلة .

ثانيا ، أظهرت حرب الخليج المخاطر التي يفرضها التكديس الكبير للأسلحة على الاستقرار الإقليمي والسلم العالمي على حد سواء . واعتقد أن هناك إدراكا جديدا للنهاية إلىتناول موضوع التسلح المفرط ، وفي هذا السياق تؤيد ايرلندا تأييدا قويا مشروع القرار الخام بإنشاء سجل يكون تابعا للأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية ويقدم إلى هذه اللجنة خلال الدورة الراهنة . إن هذا التدبير لن يمنع بحد ذاته أية دولة من حيازة أسلحة تقليدية ، إلا أنه بإدخال عنصر شفافية في هذا المجال ، نأمل في أن يشجع الدول على أن تكون أكثر إدراكا للنهاية إلى ضبط النفس في الحصول على الأسلحة ، وبما يكفي احتياجاتها الأمنية المشروعة بطريقة مسؤولة معتدلة .

ثالثا ، وذلك ما يشير الانزعاج الكبير ، أن حرب الخليج أدت إلى الكشف عن برامج سرية لإنتاج أسلحة نووية كيميائية وبيولوجية في العراق . ولا يمكن أن يكون هناك شك بعد الآن في هذا في ضوء الشواهد التي جمعتها فرقه التفتيش التابعة للأمم المتحدة . ونحن نشجب بشدة العبارات الممكنته انحراف العراق في هذه البرامج انتهاكا للتزاماته بمقتضى الاتفاقيات الدولية التي هو طرف فيها . إن الكشف عن أن العراق ، رغم انضمامه إلى معاهدة منع الانتشار ، كان يسعى بشكل نشط إلى تطوير برنامج لإنتاج الأسلحة النووية أمر يدعو إلى القلق العميق لدى الجميع ، بما في ذلك بلدي الذي عمل على جعل معاهدة منع الانتشار المعيار الذي يمكن أن يحكم به على مدى التزام الدول بقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية .

من الواضح أن نظام هئانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحاجة إلى تعزيز . وقد طرحت ايرلندا ، بالاشتراك مع شركائهما في المجموعة الأوروبية ، اقتراحاتها في هذا الصدد في المؤتمر العام الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتأمل أن تؤدي هذه

(السيد هاينز ، أيرلندا)

إلى إبرام اتفاق مبكر بشأن هذا الموضوع . وفي الوقت نفسه ، تدعو العراق أن يحترم احتراماً تاماً قرارات مجلس الأمن ويمثل لها ، وأن يوقف إعاقته لجهود أفرقة الأمم المتحدة المكلفة بالاطلاع بالمهمة التي وكلها إليها المجتمع الدولي .

لقد أشرت في بداية بياني إلى الإحسان الجديد بالهدف في الأمم المتحدة . وترى حكومة بلادي أن العالم يقف اليوم على عتبة عهد جديد في مجال نزع السلاح النووي . وبينما قد يكون من السابق للوأن أن نستخلص أن سباق التسلح النووي انتهي تماماً ، يوجد ، مع ذلك ، أساس قوي للاعتقاد بأن التكديس المفرط غير الضروري للأسلحة النووية قد يكون شيئاً من سمات الماضي . ونتيجة للمبادرات الأخيرة للدول النووية ، لدينا الآن فرصة تاريخية للإسراع بعملية نزع السلاح النووي وإخراز تقدم كبير ملحوظ نحو الهدف النهائي ، هدف نزع السلاح العام والكامل . إن مسؤوليتنا المشتركة في الأمم المتحدة أن ننتهز الفرصة المتاحة لنا الان ونقوم بدورنا في تسخير التفاؤل الجديد هذا ليؤثر على التحديات العالمية الكبيرة التي نواجهها في مجال نزع السلاح .

بطبيعة الحال ، ستكون هناك معوقات عديدة أمامنا . وترجمة الارادة السياسية إلى أعمال محددة لن تكون سهلة . وفي جميع مناقشاتنا بشأن تدابير نزع السلاح ، ينبغي أن نركز انتباها على الخطوات العملية الواقعية الممكنة للتحقيق . وفي الوقت نفسه ، ينبغي لا نفتقر إلى الطموح ، وإنما علينا أن ننفذ بطاقة وقوف مجددتين المهمة التي بين أيدينا . وأيرلندا ، من جانبها ، ستواصل بذلك أفضل جهودها لتحقيق هذه الغايات .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠